قضايا سياسية

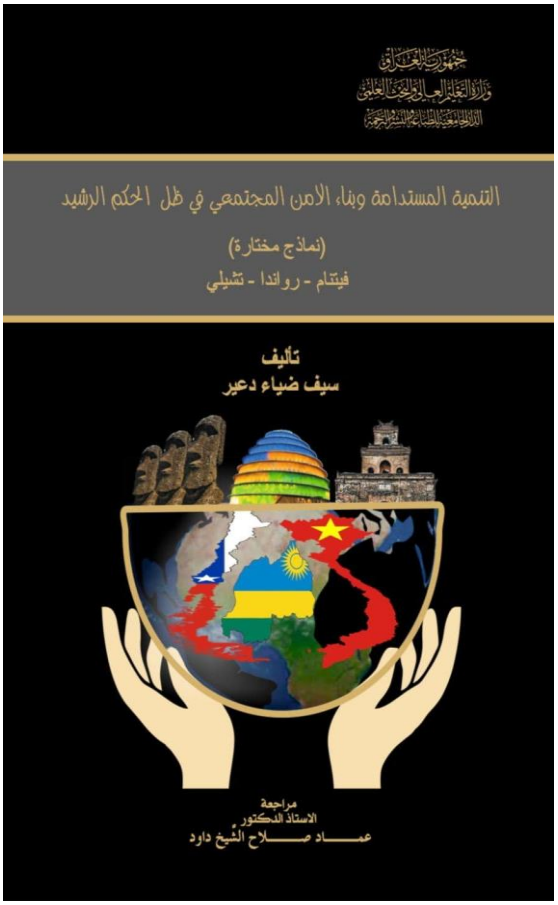
اسم المقال: عرض كتاب "التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد" للكاتب سيف ضياء دعير
اسم الكاتب: م.م. محمد محي محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1508
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

(عرض كتاب)



التنمية المُستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد

نماذج مختارة : فيتنام _ رواندا _ تشيلي

تأليف الباحث : سيف ضياء دعير

مراجعة علمية : أ. د. عماد صلاح الشيخ داود

عرض الكتاب : م. م. محمد محي محمد*

يُعد مفهوم الامن المجتمعي واحد من أصعب المفاهيم التي يتطرق لها البحث العلمي لنسبية تلك المفاهيم وابعاده المتغيرة ومستوياته المختلفة في الدرجة والنوع والابعاد، بسبب تعلقها بصلات عدة منها ما يختص بالفرد واخرى تختص بالدولة، في حين تمثل الاختصاصات الدولية البعد الاخر، اذ لم يعُد مفهوم الأمن يقتصر على حماية الحدود واستخدام القوة العسكرية، بل أضحى يتخذ ابعاداً شاملة ومتعددة بغية تحقيق اهدافه، ويشكل الأمن المجتمعي واحداً من تلك الأبعاد الامنية الذي يختص بصورة رئيسة في إيجاد توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية لأفراد المجتمع من جهة، وضرورات بناء منطق التكامل المجتمعي للمواطنين ضمن الدولة الواحدة.

* تدريسي في كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين mohmohi@nahrainuniv.edu.iq

ونحن بصدد تسليط الضوء على هذا الكتاب المهم والنافع للباحث **(سيف ضياء دعير)** الذي صدر عن **الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، عام 2021 ، وبعدد صفحات 218**، وهو خلاصه جهد علمي ودراسة بحثية لنيل درجة الماجستير في النظم السياسية والسياسات العامة، اذ تكمن اهمية الكتاب في تسليط الضوء على موضوع الامن المجتمعي وعلاقته بالتنمية المستدامة من خلال دراسة ثلاثة انموذجات **(فيتنام ـ رواندا ـ تشيلي)** من دول الجنوب موزعة على ثلاث قارات تعرَّضت لتحديات خطيرة في ماضيها القريب على كافة الصعد؛ ما دفعها إلى العمل على تضميد الجراح، والشروع في دورات ناجعة للسياسات العامة التنموية ؛ سمحت ببناء أنموذجاتها الخاصة في بناء مجتمع التنمية المستدامة المتنوّع والمحترم لذاته. لما في ذلك من دروس مستفادة لدول عالم الجنوب النامية الاخرى من جهة، وسعياً لرفد المكتبة العراقية والعربية بدراسة مقارنة عن تجارب تفتقر المكاتب العلمية في بلداننا لدراسات وافية عنها في بعض جوانبها.

اذ جاء الكتاب في ثلاثة فصول، فضلاً عن المقدّمة والخاتمة، تطرق الكتاب في **الفصل الأوَّل** الى مدخلٌ تمهيديٌّ لِلرؤية الدوليّة لِلتنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي، اما **الفصل الثاني** فتطرق الكتاب الى أسباب انهيار الأمن المجتمعي وتراجع التنمية، في حين تطرف **الفصل الثالث** الى سياسات بناء الأمن المجتمعي وأعمال أهداف التنمية المستدامة (اجراءات التعافي ما بعد النزاع).

انطلق الفصل الاول من تساؤلات حول طبيعة اصطلاح الأمن المجتمعي في ضوء رؤية باري بوزان وبقية المفكرين المعنيين بدراسة الموضوع، وللإجابة عن التساؤلات في هذا الفصل، قد تطرق الكتاب الى التنميةَ المستدامة والأمن المجتمعي، ومن ثم المقاربةَ الفكريّة بين التنميّة المستدامة والحكم الرشيد لتحقيق الأمن المجتمعي، وهي عملية تأصيل نظري للكتاب عبر التطرق لأهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة بوصفه من ضرورات البحث العلمي لاسَّيما في الدراسات السياسية لتوحيد الرؤى في المقاصد التي يتوخاها الباحث لمعاني المفاهيم، بسبب وجود فسحة في المعاني ضمن الدراسات السياسية، قد تختلف بين باحث او أخر من جهة، او ما بين قارئ وأخر من جهة اخرى.

وقد استخلص هذا الفصل بتطابق الرؤى مع باري بوزان بوصف القطاع العسكري يمثل عامل مهم في تحديد مفهوم الأمن، لكنه ليس العامل الأوحد، وإنما توجد قطاعات عدة يمكنها اني تؤدي ادواراً مهمة في تحديد مفهوم الأمن مثل القطاع السياسي الذي يتمثل ب(الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي)، وكذلك القطاع الإقتصادي الذي يتمثل ب(منظومات السوق العالمي، أمن الطاقة)، في حين يرى ان

القطاع الإجتماعي يعتبر العامل الأهم لما يمثل من مستويات (الأمم ، الثقافات ،الإيديولوجيا ، الأديان) تحت اطار ما يسمى بالأمن المجتمعي، وهنا فالدولة حسب(باري بوزان) ليست العامل الوحيد لفهم وتحديد المفاهيم والسلوكيات الأمنية، فالموضوع المرجعي يتغير بتغير القطاع الأمني، لكنه في الوقت نفسه، يرفض فكرة انتقال مستوى الأمن وتحدياتها من الدولة إلى الفرد، او الإنتقال الى مستوى النظام العالمي، لذلك يرى بأن امن الهويات والثقافة وغيرها من عوامل امن المجتمع تبقى مرتبطة في نطاق الدولة من خلال البدء بدورات عملانية وفاعلة للتنمية المستدامة توفّر مساحات رحبة للتكامل والاندماج وتحويل الأفراد إلى قوى فاعلة داخل مجتمعاتها الضامنة للتنوع.

اما الفصل الثاني فقد انطلق من تساؤلات مهمة لأبرز التحديات التي واجهت التنمية في مجتمعات الدراسة خلال حالة النزاع، وهو ما يمثل أسباب انهيار الأمن المجتمعي وتراجع التنمية، التي استدعت التطرق الى نظرةً عامةً لجغرافية وديمغرافية وتاريخية النماذج المختارة **(فيتنام _ رواندا _ تشيلي)**، ومن ثم البُعدَ السياسيّ وآثاره على الأمن المجتمعي وانعكاسه على تراجع التنمية؛ وكذلك البُعدَ الأمني وتأثيرَه على انهيار الأمن المجتمعي والتنمية المستدامة في تلك الدول، لآن الأمن المجتمعي في أنموذجات الدراسة ووفقاً لرؤية بوزان قد واجه مخاطرَ جسيمة جرّاء النزاعات الدوليّة والحروب الأهلية والدكتاتوريات التي شكّلت تهديداً للتنمية المستدامة فيها؛ ما وضع نظمَها السياسية إزاء مسؤولية أخلاقية لإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. اذ استخلص هذا الفصل اسباب انهيار الامن المجتمعي في ثلاث قارّات عبر الوقوف على ثلاثة أنموذجات لدولٍ عانَت من انهيار الأمن في ماضيها القريب وكثرة التدخلات الخارجية فيها، لتشهد حروباً وانقسامات داخلية أضرَّت بها وأدَّت إلى فقدان رأس مالها البشري وجعلتها تواجه تحديات جليّة بارزة لِلعيان طبقاً لمؤشراتها الدوليّة حينها وهي دول (فيتنام، رواندا، تشيلي)، اذ كانت تنبأ بتفاقم حالتها التي أوشكت على الانهيار.

ومن اسباب الانهيار قد انطلق الفصل الثالث الى السُّبُل التي سلكتها تلك المجتمعات للخروج من أزماتها، والسعي عبر سياسات بناء الأمن المجتمعي وأعمال أهداف التنمية المستدامة (اجراءات التعافي ما بعد النزاع)، من خلال تحقيق العدالةَ الانتقالية والتنمية كوسيلة لبناء الأمن المجتمعي، والسياسات الاصلاحية والنهضة الاجتماعية، السياسات الإصلاحية والنَّهضة الاقتصادية، التي انعكست بشكل ايجابي لتعافي جراحات تلك المجتمعات وتنتقل بذاتها من حالة الفوضى والتخلف، الى حالة الامن المجتمعي الناجز المقترن بالتنمية المستدامة طبقا لما قال به باري بوزان في نظريته على الامن

المجتمعي وافكار من جاء بعده من المفكرين في مضمار الامن المجتمعي وكذلك ما قالت به الامم المتحدة وكل المؤسسات الدولية والاقليمية المعنية بفكرة التنمية المستدامة طبقا لأهداف الالفية MDGs وسيرا نحو انجاز اهداف التنمية المستدامة SDGs.

وعليه، فأن أساليب التمكين المتبعة للتغلب على الجراحات والانتقال الى حالة الامن المجتمعي والتنمية المستدامة من خلال سياسات بناء الامن المجتمعي واعمال اهداف التنمية المستدامة في تلك البلدان (اجراءات التعافي ما بعد النزاع)، قد حققت مكاسب جعلت من تلك الدول تنتقل الى العصر التنموي وتحقيق الاستقرار والتقدم واهدافها الثمانية MDGs وسيرا نحو أعمال اهداف التنمية المستدامة المتعارف عليها اصطلاحا بـ(SDGs)، اذ ان ترتيب البلدان (انموذجات الدراسة) وحسب دليل التنمية البشرية لعام 2019 قد شهد تقدما ملحوظاً، اذ جاءت فيتنام بالمرتبة 117 ورواندا بالمرتبة 160 اما تشيلي فقد جاءت بالمرتبة 43، وذلك لا ينفي وجود بعض المشكلات في تلك الدول كالفساد على سبيل المثال لا الحصر، الا انها تُعد من التجارب الناجعة في عملية الانتقال من اللامن الى الامن المجتمعي.

واخيراً، قد خرج الكتاب باستنتاج مهم، وذلك بان الأمن المجتمعي حاجة أساسية للمجتمعات الإنسانية تصنعها ارادة الشعوب وتمسك نظمها السياسية بالمضي قدما نحو التنمية المستدامة، التي يتم وفقها قياس استقرار وتقدم البلدان وازدهارها لكونه الضامن الأساس لسلامة الأفراد والجماعات من مختلف الأخطار الداخلية والخارجية، ما يؤدي إلى إيجاد حالة من الاستقرار تتيح للأفراد التفرغ للنشاطات والأعمال الاعتيادية، التي يقومون بها في مجتمع دون مؤثرات سلبية، لكون غيابه سيجعل المجتمع يعاني من حالة من التردي والتوقف وعدم الانتاج، فالإنتاج والإبداع فيه واللذين يؤسسان للتنمية وازدهارها لا يمكن أن يكونا حاضرين إلا في حالة السلام والاستقرار، ذلك لان التنمية والأمن صنوان ومن غير الاولى لا تتحقق الثانية كونها عملية تبادلية تتعكز بها التنمية على الحكم الرشيد لبناء الامن المجتمعي.

ختاماً، فان الأمن المجتمعي هو محصلة مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لتأمين حماية المجتمع ضد كل ما يحد من تحقيق أهدافه باستغلال جميع الطاقات المختلفة لتحقيق حياة كريمة لمواطنيها، وهكذا فإن الامن المجتمعي لكي يتحقق بحاجة لتوفير منظومة كاملة ومتكاملة من أبعاد الامن المتمثلة بـ(بالأمن النفسي، المكاني، الغذائي، الاقتصادي، الصحي، الفكري)، ولتحقيق ذلك فقد طرح الباحث في كتابه جملة من المقترحات يمكن ان تنفع دول الدراسة او تعمل كبرج ارشاد الى دول الجنوب،

التي تعاني من حالة ضعف الامن المجتمعي وتداعيات اعمال اهداف التنمية المستدامة او المتعثرة في انتقالها السياسي نحو الديمقراطية الناجزة، التي تتمثل ابرزها بما يأتي:

1. تحقيق العدالة الانتقالية الحقيقية الناجزة والمكتملة التي ترتبط بعلاقة تكاملية مع التنمية بصورة أساسية عبر إنشاء مشروع المصالحة الوطنية الذي يسهم بدوره الى إرساء السلم المجتمعي وصولاً إلى بناء الامن المجتمعي، لأنها تهدم الفجوة بين فئات المجتمع من جهة، وتثمل صوراً ايجابية نحو بناء امن مجتمعي مستدام من جهة اخرى.
2. تحقيق الوحدة الوطنية وتغليب الهوية الوطنية على الهويات الفرعية التي يقوم صرحها على ركيزتين أساسيتين تتمثل الاولى بالجانب المعنوي أو السيكولوجي القيمي، الذي يرتبط بالأفراد والجماعات داخل المجتمع ووحدتهم وتماسكهم، اما الثانية تتمثل بالجانب المادي والقانوني، الذي يرتبط بوحدة الدولة ، وقيام نظم دستورية ومؤسسية تكفل الحفاظ على الوحدة والشعب وتماسكه وترابط مقوماته.
3. مكافحة الفساد: الذي يعد العدو الاول للتنمية و يعمل على تقويضها، لأن الفساد هو المعرقل الرئيس لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وبمختلف ابعادها (الاجتماعية ، السياسية، الاقتصادية ، البيئية).
4. انشاء احزاب ناجزة ومستدامة تراعي عملية التنمية في البلاد وتأخذ على عاتقها بناء عملية سياسية صحيحة من خلال الوظائف التي تضطلع بها تلك الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، والمتمثلة بالتمثيل والاتصال وربط المصالح وتجميعها من خلال تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، وصولاً الى تحقيق التكامل المجتمعي.
5. حوكمة المجتمع المدني الذي يسهم بتجسيد ركائز الحكم الرشيد عبر توجيه الرأي العام وتنبيه الوعي الاجتماعي إلى ضرورة حماية الطبقات الهشة والدفاع عنها، فضلاً إدماج الشباب في مسارات التنمية من جهة، ويكون المراقب لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند تطبيقها للسياسات العامة من جهة اخرى، وفي الوقت ذاته، تسهم في العمل على تحويل المؤسسات الاهلية الى مؤسسات تراعي التنمية وتستقل عن تراثها واوصرها وتتعالى عن حالة الانكفاء الى الداخل.
6. الحفاظ على التراث الثقافي والارث الحضاري من العولمة ونمط الحياة المتسارع : كونه الحاضنة التاريخية للشعوب، اذ يعتبر الحفاظ عليه ضرورات ملحة لتوريثه للأجيال اللاحقة، فضلاً عن الاهتمام بجودة التعليم وحرية مؤسساته الاكاديمية، ذلك لان الاعمال الناجر لأهداف التنمية المستدامة SDGs لا يمكن تحقيقه بعيدا عن الاهتمام بالمؤسسة التعليمية وسبل الاتقاء بها.